التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 120 – الحياة الزوجية حياة اطمئنان، وعشرة الزوجين عشرة صحبة. وقوامة الزوج على الزوجة قوامة رعاية لا قوامة حكم وقد فرضت عليها الطاعة، وفرض عليه نفقتها حسب المعروف لمثلها.

إقرأ في هذا العدد

-لا تقديس إلا للخالق العلي العظيم

-لماذا ندافع عن واقعنا رغم أنه يؤلمنا؟

-هل تغير الصين قواعد الصراع؟

-إصرار ترامب على نووي إيران!

- جامعة سنجور بالإسكندرية مصنع لأتباع فرنسا

- تركيا والجزائر: قوى صاعدة تستثمر في العاطفة

الأحد 30 ذو القعدة 1447هـ | **الموافق لـ17ماي 2026 م** | **العدد 592** | **الثمن 1000 مليم** | **ISBN 2382-2643**

كلمة العدد

قدر هذا البلد أن يكون رائدا... فإن أبى أهله عمّهم الضنك

مرّة أخرى تضع الأزمات الدورية التي باتت تميّز المشهد السياسي ببلدنا نتيجة، "اختيارات" فرضت على مختلف الفرقاء الفاعلين في الشأن العام، أهل تونس أمام مسؤولياتهم في استنقاذ إرادتهم، ومن ثمّ تحرير قرارهم على أساس جذري، يضمن لهم الخروج من التبعية.

فالوضع العام اليوم بلغ درجة من الاحتقان بات ينذر بما لا تحمد عاقبته إن أهدر أهل البلد، مرة أخرى، هذا المنعرج فلم يقع تحديد الصعيد الذي يجب أن تؤسس عليه اختياراتهم الذاتية. فقد أسقط التونسيون تاج الثورة الكونية على النظام العلماني الليبرالي، من بين أيديهم منذ مراحلها الأولى، وضيعوا على أنفسهم الفوز بأمانة إنقاذ البشرية من طغيان ذاك النظام المتهالك في حقيقته. وقد أضاعوا على أنفسهم فرصة التدارك حين كانت الحاجة إلى تبني دستور للثورة، بتبنيهم دستور التأسيسي العلماني عام 2014. ثمّ زادوا الطين بلة للخطإ الجسيم والمتمثل في تجاهل الإنذار والتحذير المسبق، من خطر انتخابات 2019، فصارت المناداة اليوم بإسقاط نتائجها عنوان وعي سياسي، جاء متأخرا.

فاليوم وقد باتت مسألة تدارك جملة الكوارث التي عفّنت حياة الناس، رأيا عاما بعد أن سبق السيف العذل، فوجب التأكيد على أن هموم الناس ومؤاخذاتهم على سلطة الرئيس قيس سعيد، ليست هي هموم الوسط السياسي المعارض لهذه السلطة ولا مؤاخذاتهم المحورية عليها.

فلا الانفراد بالسلطة ونسف ما يسمى بالمسار الديمقراطي، ولا تجميد عمل البرلمان، أو حلّ المجالس المنتخبة، ولا حتى مسألة تعديل الدستور، كآلية، مما أشغل الناس وعمق فيهم الإحساس بالظلم، فكل ذلك هي بضاعة سياسية فرضها قانون "اللعبة" لا تعني لجمهور الناس شيئا، وتبقى حججا راجحة في مواقف الخصومات السياسية. فرفضهم لسلطة ٢٥ جويلية، وبالأحرى انفضاضهم من حولها بعد شيء من الرجاء الذي علق عليها، متأت من الفشل الذريع في الاستجابة لانتظاراتها في تخليصها من فترة العبث السياسي، والعجز المطبق على معالجة أزمات البلاد، كتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية ، حيث باتت الشكوى من تفاقم الأزمات الاقتصادية همّا يؤرق الطبقات المسحوقة، بعد تراجع مقدرتها الشرائية إلى مستويات غير مسبوقة، وارتفاع نسب البطالة، بل وفقدان العديد من المواد الأساسية من الأسواق.

ومما راكم غضب الشارع في تونس وعمق انفضاضه البيّن عن السلطة القائمة، انكشاف الصفقات المبرمة مع غول الاتحاد الأوروبي حول ملف الهجرة السرية ممّا حول تونس من بلد عبور، لمهاجري أفارقة جنوب الصحراء إلى مركز محوري ورئيسي لتوطين المهاجرين غير النظاميين، وما رافق ذلك من أعباء أمنية واقتصادية، فضلاً عن استمرار نزيف هجرة الشباب التونسي هرباً من البطالة وغلاء المعيشة، مع إحساس متعاظم بعدم جدّية تعامل أوساط المعارضة مع هذا الموضوع.

ومن اليقين أنّ ملف عقود "لزمات إنتاج الكهرباء" من الطاقات المتجددة في تونس قد أسقط آخر أوراق التوت التي كانت تتستر خلفها كل السلط المتعاقبة على البلاد، من الخضوع للقوى الاستعمارية بالتسليم لها في مقدرات البلاد. فقد أبرزت هذه العقود حجم التهديد لسيادة البلاد على مقومات منعتها، وتكريس التبعية للخارج.

الآن وقد بات من المقطوع به عجز السلطة عن تقديم أي حل لقضايا البلاد ، لاستنفاد كل طاقة لديها، وبات من المحتم تغيير هذا الواقع، فقد أزفت أمام أهل تونس فرصة أخرى لإحداث التغيير الجذري بالعودة إلى روح الثورة بإسقاط النظام كمنظومة فكرية أثبتت إفلاسها، وذاق الناس ولاتها منذ أن فرض على الناس آواخر القن التاسع عشر حين انتصب الاحتلال الفرني في ديارنا. فليحذر الجميع من أن نلدغ من نفس الجحر مرّة أخرى، بعد المرات السابقة، وذلك بالركون إلى المتسولين للحلول من حاويات نفايات الغرب الكافر المستعمر، والإعراض عن شرع الله الذي يعيد إلينا تاج ثورة كونية تجهز على ما تبقى من هذا النظام العلماني الليبرالي الذي أشقى البشرية وسامها العذاب والهوان، طاعة للواحد الأحد وقد أمرنا بقوله سبحانه وتعالى: " شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ۖ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ (١٣)" . الشورى.

تونس و الجزائر... ألفا عام من الجوار والمصير المشترك

الإسلام جمعنا و الخلافة الإسلامية قدرنا

نظمت القنصلية العامة الجزائرية في تونس يوم الاثنين 11 ماي الجاري ندوة تاريخية وفكرية أعادت وضع الذاكرة المشتركة بين الجزائر وتونس في صدارة النقاش الأكاديمي والإعلامي، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للذاكرة و المخلّد لذكرى 81 لمجازر الثامن ماي 1945 الأليمة ، تحت عنوان: "من نوميديا إلى قرطاج، ومن الجزائر إلى تونس.. ألفا عام من الجوار والمصير المشترك"، في مبادرة حملت رسالة واضحة مفادها أن العلاقات الجزائرية التونسية ليست مجرد جوار جغرافي، بل امتداد تاريخي وحضاري واستراتيجي تشكل عبر قرون طويلة من التداخل الإنساني والسياسي والثقافي والمصيري.

التعليق:

لئن كانت منطقة الشرق الأوسط من أثرى المناطق في العالم وأهمّها استراتيجيًّا وأسخنها سياسيًّا فإنّ شمال إفريقيا يعدُّ امتدادا جغرافيًّا وحضاريًّا وسياسيًّا لها يقاسمها نفس عناصر القوّة والجذب: الإسلام والموقع الاستراتيجي والثروات الطّاقية، وهي عناصر كفيلة بإثارة التكالب الاستعماري عليها وتحويلها إلى برميل بارود وقضية من أخطر قضايا السياسة في العالم وأكثرها تعقيدًا، و من حكمة الله في خلقه أن جعل تونس و الجزائر على رأس القارة الإفريقية يفصل بينها وبين أوروبا بضعة أميال من البحر, وقد كانت على مدى التاريخ نقطة تماس واحتكاك بين دول جنوب وشمال المتوسط, ومنطقة عبور لكل توسع عابر للقارات, وتشهد الآثار الباقية على بعض تلك الحضارات التي تركت بصماتها في البلدين طوال تاريخهما.

ولكن يحق لنا ان نتساءل كيف تفاعل سكان تونس وشمال إفريقيا مع تلك الحضارات, وكيف كان تقبلهم لها, وهل كانت تونس وشمال إفريقيا في علاقتها مع الجوار الأوروبي أو الشرق الأوسط كيانا فاعلا قويا منتجا أم طرفا ملحقا محتلا منهوبا.

إنّ شمال إفريقيا مرّ قبل الفتح الإسلامي من احتلال إلى آخر و يجتهد أدعياء الوطنية في التأكيد على أن تاريخ تونس يمتد إلى أكثر من ثلاث آلاف سنة, لكن ما لا يؤكدون عليه هو أنّ العلاقة التي كانت سائدة بين شعوب شمال أفريقيا والدول والإمبراطوريات الفينيقية والقرطاجنية والرومانية والبيزنطية كانت علاقة استعمارية لعبت فيها المعارك والقرصنة البحرية على السواحل دورا كبيرا ,وقد كانت الأراضي الخصبة بتونس وشمال أفريقيا نهبا لكبار التجار والإقطاعيين وحُرمت منها شعوب البلاد الأصلية الذين كانوا يُعاملون معاملة العبيد, لذلك لم يكن غريبا أن تتعدد الثورات والقلاقل بين تلك الدول وشعوب البربر التي لم تتقبل الغزاة ولا لغتهم وثقافتهم وحضارتهم.

وعندما تحقّق الفتح الإسلامي في القرن السابع ميلادي كان بمثابة الفرصة التاريخية التي منحها الله لشعوب شمال إفريقيا للخروج من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام ومن ظلم البيزنطيين إلى عدالة الإسلام . إنها المرة الأولى التي يتقبل فيها البربر عقيدة ولغة جديدة وافدة, ولا غرابة في ذلك, فدولة الخلافة دولة عابرة للقوميات,وطلائع الفاتحين لم يخاطبوا الناس بصفتهم القومية كبربر بل بصفتهم الإنسانية ولم يأتوا لأجل استعبادهم واستغلالهم كما تفعل الإمبراطوريات بل من أجل نشر الإسلام وبناء الأمة لذلك أقبل البربر على اعتناق الإسلام وليس هذا فحسب بل كانوا قادة كبارا في حمل رايته, فكان منهم طارق ابن زياد الذي فتح الأندلس فكانت منارة للعلم والمعرفة فاقت حواضر الإسلام الأخرى.

وهكذا تغير حال تونس وشمال إفريقيا بعد أن أصبح جزءا من دولة الخلافة,وأصبحت تونس منطلق الفاتحين نحو أوروبا, فبعد الأندلس في 711م جاءت الحملة نحو صقلية مع أسد ابن الفرات سنة 827 م, ولم تكن تونس في عهد الخلافة قوة عسكرية فقط بل كانت منارة ثقافية وعلمية مثل غيرها من الحواضر الإسلامية.

ومثلما كان الجوار الأوروبي مصدر خطر على تونس وشمال إفريقيا قبل الإسلام فقد استمر كذلك بعده بأشكال أخرى تتناسب مع التغيرات الجيو- سياسية, فأوروبا رغم تخلفها المستمر منذ قرون لم تتقبل وجود دولة الخلافة على حدودها الجنوبية, ونزعتها الصليبية المتأصلة فيها جعلتها تتحين الفرص للانقضاض على اطرافها كلما وجدت الى ذلك سبيلا, مستغلة حالة الضعف والمشاكل التي كانت تنتاب دولة الخلافة من حين لآخر. فكان الاحتلال الاسباني لتونس سنة 1535، وقبلها كان احتلال اسبانيا لـ« سبتة ومليلة». سنة 1497. ولولا رحمة الله ووجود دولة الدولة العثمانية التي حررت تونس سنة 1574م من رجز الصليبيين الأسبان بعد أربعة عقود من الاحتلال لبقيت تونس محتلة كما هي الآن « سبتة ومليلة ». وبعد ذلك التاريخ الأليم عادت أوروبا للكيد لبلدان الشمال الإفريقي وتشجيع النزعات الانفصالية لهذه الولايات العثمانية وإقامة علاقات تفاضلية معها و احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 و أغرقت تونس بالفساد والديون، وانتهى ذلك باحتلالها سنة 1881 ثم بالإجهاز على دولة الخلافة سنة 1924.

لقد اقترن عز تونس و الجزائر ومجدهما عبر التاريخ بانتمائهما للإسلام وبارتباطهما القوي بدولة الخلافة الإسلامية وقد كان ضعف هذا الارتباط السياسي ووجود علاقات تفاضلية تجارية ومالية مع البلدان الاوروبية مقدمة للاستفراد بهما و احتلالهما ونهب خيراتهما.

أن النظر والتحقيق في حاضر تونس وتاريخها يؤكدان أنّ الخلافة هي قدرنا وهي النظام السياسي الوحيد الذي جعل لهذه المنطقة من العالم شأنا وأثرا وإشعاعا على محيطه الإقليمي والدولي, فمتى ينتبه المثقفون إلى هذه الحقيقة ويدركوا الخطر الأوروبي الصليبي على وجودنا الفكري والحضاري والسياسي.

بقلم أ.محمد زروق

قمة نيروبي 2026: عندما تلبس "فرانس أفريك" عباءة التكنولوجيا والتمويل الأخضر

في منتصف مايو 2026، احتضنت العاصمة الكينية نيروبي قمة "إفريقيا إلى الأمام" (Africa Forward)، بحضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وأكثر من ثلاثين رئيسًا أفريقيًا، إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الإفريقي والمؤسسات المالية الدولية وشركات كبرى. جاءت القمة تحت شعار "شراكات إفريقيا–فرنسا من أجل الابتكار والنمو"، في توقيت بالغ الحساسية، إذ تشهد العلاقات الفرنسية–الإفريقية تحولات متسارعة بعد سنوات من التوترات والانسحابات العسكرية الفرنسية من مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

خلف الخطاب البراق عن "الشراكة المتوازنة" والانتقال من النفوذ الأمني إلى الجيو-اقتصاد، تطرح القمة أسئلة أعمق: هل نحن أمام تحول حقيقي في العلاقة الكولونيالية القديمة، أم أمام إعادة تغليف لمشروع "فرانس أفريك" بأدوات جديدة؟ وإلى أين تسير إفريقيا، الغنية بثرواتها والمسلوبة الإرادة تاريخيًا، في خضم هذا التنازع الدولي المتجدد على مصيرها؟

موقع قمة نيروبي

القمة حملت نفسًا أقرب للمقاربة الأوروبية: الاستقرار، التنمية، المناخ، الحوكمة، التمويل، إصلاح المؤسسات المالية، والشراكة مع إفريقيا بدل تحويلها لساحة صراع مفتوح. فرنسا حاولت تقديم إفريقيا كجزء من "حل أزمة النظام الدولي"، لا مجرد ساحة تنافس جيوسياسي.

لكن الواقع العالمي يسير عكس هذا الطموح ، في داخل أمريكا، توجد رؤية تعتبر أن النظام الدولي القديم يتغير بالفعل، وأن الأولوية هي منع صعود الصين، والحفاظ على التفوق الأمريكي، وإدارة مناطق النفوذ الكبرى. واشنطن تبدو أحيانًا أكثر استعدادًا لتحمل الاضطرابات أو إعادة تشكيل التوازنات بالقوة.

أوروبا نفسها ليست موحدة بالكامل، وإفريقيا لم تعد تقبل بسهولة "الوصاية الناعمة"، ولو نجحت القمة نسبيًا رمزيًا ودبلوماسيًا وفي إعادة طرح إفريقيا كشريك استراتيجي. لكنها لم تحسم التنافس الدولي المتصاعد، لأن العالم يتحرك بالفعل نحو تعددية قطبية وصراع نفوذ اقتصادي وتكنولوجي.

الذكاء الاصطناعي والرقمنة – ساحة النفوذ الجديدة

في قمة باريس للذكاء الاصطناعي 2024، ظهر اختلاف واضح بين المقاربة الأوروبية الفرنسية (تنظيم قوي، سيادة رقمية، حماية البيانات، تقليل هيمنة الشركات العملاقة) والمقاربة الأمريكية–البريطانية (مرونة أكبر، تشجيع الابتكار والشركات الخاصة، عدم تقييد التطور السريع للتكنولوجيا). هذا التباين لم يكن تقنيًا فقط، بل يعكس تنافسًا على من يضع المعايير العالمية، ومن يسيطر على البنية الرقمية والأسواق الجديدة.

التتمة في الصفحة الثانية

جامعة سنجور بالإسكندرية
مصنع لأتباع فرنسا

الخبر:

أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية عن الافتتاح الرسمي للمقر الدائم الجديد لجامعة سنجور الدولية بمدينة برج العرب في الإسكندرية، بمشاركة رفيعة المستوى ضمت الرئيس المصري ورئيس فرنسا إيمانويل ماكرون في أيار/مايو 2026. وقد قامت مصر بتمويل إنشاء هذا الصرح الضخم بتكلفة تجاوزت 60 مليون يورو، ليمتد على مساحة 10 أفدنة، ويضم منشآت أكاديمية وسكنية ورياضية متكاملة. وتُعد الجامعة الذراع العلمية للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وتستهدف حصرياً تدريب الكوادر الأفريقية العليا ومنحهم درجات الماجستير في تخصصات الإدارة والسياسة والصحة والبيئة. (البيانات الرسمية للرئاسة ووزارة التعليم العالي وموقع الجامعة الرسمي).

التعليق:

لعل السائل في الشارع المصري يتساءل: ما هي جامعة سنجور؟ ولماذا تدفع مصر ملايين اليوروهات لبناء فرعها الجديد في برج العرب وهي لا تخدم الطالب المصري بالأساس؟ وللإجابة، يجب العلم أن هذه الجامعة، التي تأسست عام 1989، هي مؤسسة دولية ناطقة بالفرنسية، لا تخضع لنظام التعليم المصري بل لسياسات المنظمة الدولية للفرنكوفونية (باريس). وهي جامعة للنخبة مخصصة للدراسات العليا، حيث تستقطب الموظفين والمسؤولين من 43 دولة أفريقية لتدريبهم في الإسكندرية. وبالنسبة لفرنسا، فهذه الجامعة هي مصنع للأتباع، حيث يتم عجن وصياغة عقول هؤلاء المسؤولين وصناعتهم كأتباع لفرنسا ليعودوا إلى بلادهم حراساً لمصالحها وتوجهاتها الثقافية والاقتصادية، بعيداً عن أعين شعوبهم.

إن حضور إيمانويل ماكرون شخصياً لافتتاح هذا المقر الجديد في وقت تطرد فيه الشعوب الأفريقية جيوشه من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، يمثل رهان فرنسا الأخير. فبينما يخرج الجندي الفرنسي من الباب، يريد ماكرون العودة من الشباك عبر الخبير الأكاديمي! ويستغل ماكرون في ذلك حالة التخبط والمأزق الوجودي التي تعيشها أمريكا حالياً؛ حيث انحشرت في صراعات استنزافية مع إيران وتوابعها، وانشغلت بترميم هيبتها المتآكلة، ما خلق فراغاً رقابياً في القارة الأفريقية. في هذه اللحظة من الارتباك الأمريكي، تسلل ماكرون عبر البوابة المصرية ليعيد بناء شبكة نفوذه على نار هادئة، مراهناً على أن هؤلاء الخريجين سيكونون هم البديل الجاهز لإدارة أفريقيا بمواصفات فرنسية حينما تهدأ العواصف الدولية.

أما الموقف المصري في هذه المعادلة، فيكشف عن حالة من الارتهان السياسي الصارخ؛ فأن تقوم دولة تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة بضخ أكثر من 60 مليون يورو لبناء مقر تعليمي لغير أبنائها، هو في حقيقته رشوة سياسية يقدمها النظام المصري لفرنسا مقابل شرعية دولية ودعم استراتيجي وقروض تضمن بقاءه، حتى لو كان الثمن تحويل الإسكندرية إلى منطقة نفوذ فرنسية آمنة بعيدة عن الصدام المباشر مع أمريكا.

وتكتمل فصول المأساة عند التنبه إلى هذه المفارقة؛ فبينما يستميت ماكرون لفرض لغته الفرنسية كأداة سيادة، نجد في دولنا استعماراً طوعياً يتمثل في بناء مدن كاملة بأسماء هجينة لا تمت للغتنا ولا لديننا بصِلة. هذا المسخ العمراني هو تمهيد نفسي لقبول التبعية؛ فمن لا يستطيع تسمية شارعه بلغته، لن يجرؤ على اتخاذ قرار سيادي بكرامته! إنها عملية تغريب مبرمج تجعل من خريج جامعة سنجور وغيرها من جامعات النخبة يشعر بأن الحبل السري الذي يربطه بالحضارة الغربية لا يمكن قطعه طالما أن حتى لافتات المدن في بلده تخاطبه بلغتها!

إن ما سماه ماكرون وعياً مفاجئاً في أفريقيا، هو في حقيقته وعي مصطنع تقف خلفه واشنطن لغرض الاستبدال لا التحرير. إن أمريكا تستخدم أدواتها لتحريك الشارع ضد القبعات الفرنسية، لكن ماكرون يراهن على طول النفس؛ فهو يعتقد أن الشعارات تذهب ويبقى التكنوقراط. لذا، هو يبني في جامعة سنجور جيشاً من الخبراء الذين سيحتاجهم أي نظام سياسي قادم في أفريقيا، ليعيد من خلالهم هندسة التبعية لباريس بعد هدوء العواصف التي تثيرها أمريكا.

إن مواجهة هذا الاستثمار الناعم في العقول لا تكون بمجرد الانجرار خلف شعارات قومية أو حركات احتجاجية قد تكون هي الأخرى صنيعة قوى استعمارية جديدة. إن الوعي الحقيقي هو الذي يستمد نوره من فكر مستنير يفضح هذه الممارسات الخفية، ويدرك أن الصراع هو صراع على السيادة والقرار.

إن الشعوب الأفريقية، وفي مقدمتها الشعوب المسلمة التي ترزح تحت وطأة حراس الاستعمار الجدد من الحكام العملاء، مدعوة لاسترداد فاعليتها. وإن التحرر الحقيقي لا يكتمل إلا بالانتقال من كينونة المفعول به في مختبرات الجامعات الغربية، إلى كينونة الفاعل المستقل بعقيدته وهويته.

إن المخرج من هذه التبعية المهينة يكمن في بناء وعي شعبي مبني على عقيدة الإسلام، يرى في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة مشروعاً جامعاً، يخرج الناس من ضيق التبعية للمشاريع الغربية، أمريكية كانت أم فرنسية، إلى سعة القوة الذاتية والعزة. إن الوعي الحقيقي هو الذي يدرك أن "المعارف" التي تمنحها فرنسا في سنجور هي السم في العسل، وأن العلم الحقيقي هو ما يحقق النهضة والسيادة دون التفريط في العقيدة أو الأرض.

إن العودة إلى الدولة الجامعة (الخلافة) تعني بالضرورة تطهير اللسان والمكان، أي أن تكون اللغة العربية هي لغة العلم والإدارة والعمارة، وأن تعود الأسماء لتعبر عن تاريخ الأمة وعقيدتها، لا عن رغبات الممولين أو عقد النقص لدى المخططين. ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

سعيد فضل

تتمة : قمة نيروبي 2026: عندما تلبس "فرانس أفريك" عباءة التكنولوجيا والتمويل الأخضر

في قمة نيروبي، ركز الخطاب الفرنسي على الذكاء الاصطناعي "الأخلاقي"، وحماية البيانات، والبنية التحتية الرقمية الإفريقية، وتدريب الكفاءات المحلية، وتقليل التبعية الرقمية. هذا قريب جدًا من خطاب الاتحاد الأوروبي حول "السيادة الرقمية" وتنظيم المنصات الكبرى. أي أن فرنسا تحاول تقديم نفسها لإفريقيا كشريك يبني "رقمنة منظمة ومتوازنة"، في قارة تمثل مستقبلًا ديمغرافيًا وبياناتيًا واستهلاكيًا ومعدنيًا هائلًا.

فرنسا تحاول في إفريقيا تعويض تراجع النفوذ العسكري عبر النفوذ الرقمي والاقتصادي والتنظيمي، وتقديم نموذج "سيادة رقمية" أقرب للرؤية الأوروبية. بينما تتحرك أمريكا وبريطانيا بمنطق السوق المفتوحة والهيمنة التكنولوجية الخاصة.

التنافس الدولي و صراع الممرات المائية

البعد الأكثر أهمية كان صراع الممرات المائية. القمة عكست اهتمامًا متزايدًا بالبحر الأحمر، والمحيط الهندي، وموانئ شرق إفريقيا، والاقتصاد الأزرق. إذ العالم يعيش اليوم صراعًا على خطوط التجارة، والكابلات البحرية، والطاقة، والموانئ. ومنطقة باب المندب، وقناة السويس، والقرن الإفريقي أصبحت حيوية جدًا لأوروبا والخليج والصين وأمريكا.

أمريكا تنظر لإفريقيا عبر "أفريكوم" كساحة صراع نفوذ عالمي، تتحرك بمرونة أكبر، دون أن تحمل الإرث الاستعماري الفرنسي الثقيل، مما يمنحها قدرة على مخاطبة النخب الإفريقية بصورة "أقل حساسية". فرنسا تخشى أن تتحول إفريقيا إلى ملف أمريكي مباشر، يُدار من واشنطن، مع تراجع دور باريس إلى مجرد شريك ثانوي.

اللافت أن قمة نيروبي انعقدت في فضاء أنغلوفوني تقليدي قريب من النفوذ البريطاني، مما يطرح تساؤلًا حول ما إذا كانت لندن ساهمت بشكل غير مباشر في إنجاح القمة. هذه الفرضية القوية تشير إلى أن لندن رأت في القمة فرصة لدعم استقرار النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، واحتواء التمدد الروسي والصيني، دون أن يعني ذلك نهاية التنافس البريطاني–الفرنسي. بل بدت العلاقة أقرب إلى "تنافس داخل إطار غربي مشترك"، وليس صراعًا صفريًا.

تؤكد قمة "إفريقيا إلى الأمام" أن العلاقات الإفريقية–الفرنسية دخلت مرحلة جديدة، تتغير فيها أدوات النفوذ ومجالات التنافس داخل القارة. فرنسا تتراجع عسكريًا لكنها تعيد التموضع اقتصاديًا وتكنولوجيًا ورقميًا وأمنيًا. أمريكا وبريطانيا والصين وروسيا وتركيا والخليج تتصارع على عقود المستقبل في القارة.

ختامًا

قمة نيروبي التي قادتها فرنسا الضعيفة دوليا الآفلة سياسيا والمنبوذة إفريقيًا، واستطاعت أن تحشد لها أغلب زعماء والحكام القارة وقدمت رؤيتها الاستراتيجية فأخذت بزمام المبادرة في القضايا الحارقة قاريًا وعالميًا وفرضت إرادتها رغم كل الصعوبات. بل صارت تتحرك نحو إفريقيا "الأنغلوفونية والرقمية والاقتصادية"، ولم تعد تعتمد فقط على شبكات "فرانس أفريك" التقليدية في المغرب العربي وغرب إفريقيا الفرنكوفونية.

غير أن السؤال الأكبر الذي تثيره مثل هذه الأحداث ويتطلب إجابة حاسمة: **هل أن الزعامات من عرب ومسلمي افريقيا، الذي كان لهم شرف الحضور وتأثيث المشهد، وبلادهم تزخر بالثروات وتشرف على أهم الممرات المائية في العالم وهم من يمثلون أكثر من نصف مليار من المسلمين . هل مازالوا يبحثون عن تموقع في زمن التحولات الكبرى أم ينتظرون إعادة توزيع أدوات التبعية بين أقطاب دولية جديدة؟**

الأكيد أن هذا النمط من الحكام لفظتهم الأمّة ولم تعد تأبه بهم ، ولم تعد تغتر بلون المستعمر ولا تغير شكله، ولن تقبل بشراكات مقنعة بالتبعية ، فالزمن استدار والأمّة تتطلع لتغيير جذري يجتمع فيه أمرها وتستعيد من خلاله عزّها ومكانتها التي حباها الله بها، ولقد أزمعت طي صفحة الملك الجبري لتقيم خلافتها، وهي مستحضرة مقولة قائدها الفذّ خليفة المسلمين، عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "إنا كنا أذل قوم فأعزنا الله بالإسلام، فمهما ابتغينا العزة بغير ما أعزنا الله به أذلنا الله".

بقلم أ.ياسين بن يحيى

ولاية باكستان: حملة "في الذكرى الـ14 على اختطافه.. أطلقوا سراح نفيد بوت!"

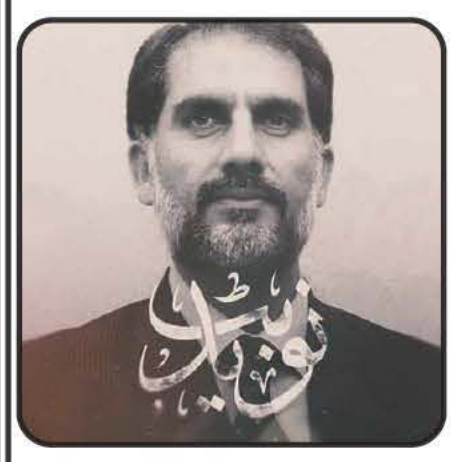

أطلق حزب التحرير / ولاية باكستان على مواقع التواصل الإلكتروني (الاجتماعي) وبخاصة على موقع إكس (تويتر سابقاً) حملة بعنوان "في الذكرى الـ14 على اختطافه.. أطلقوا سراح نفيد بوت!"، وذلك للضغط على النظام الباكستاني الظالم الذي اختطفت أجهزته السرية قبل 14 عاما المهندس نفيد بوت الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية باكستان على مرآى من أبنائه وجيرانه وذلك لصدعه بالحق ومطالبة المسلمين القيام بواجبهم الشرعي وتنصيب خليفة راشد يحكمهم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

لقد تجاوز الأمر كل حدود القسوة.. ارفعوا أصواتكم للمطالبة بالإفراج عن الأخ نفيد بوت.

اللهم أعد علينا درعنا، الخلافة الراشدة على منهاج النبوة... اللهم آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

لا تقديس إلا للخالق العلي العظيم

الخبر:

خلال برنامج "ديما هوني" على قناة الحوار التونسي قالت احدى الضيفات في البرنامج: "أسماء الله الحسنى كيما النشيد الوطني حاجة مقدّسة" ... "هوّا ثمة شكون في تونس ينجم يغنّي النشيد الوطني أكثر مني أنا؟

التعليق:

إننا لا نستغرب ما نسمع في زمن الانحطاط و في ظل غياب دولة تحمي حدود الله عز وجل وترسم الخط السوي أمام الخطوط المعوجة حين تستوي أسماء الله عز و جل مع النشيد التونسي لتكون الوطنية من مقدسات هذه الأمة ولا يجوز المساس بها فهذا من المحرمات ويتصدر هذا الخطاب وسائل الإعلام التي تعمل جاهدة على التضليل وضرب الثوابت ودس السموم عبر برامجها.

ان الإنسان قبل الإسلام كان يعيش في تخبط، في الظلمات و العتمة، فكانت الأفكار الفاسدة تسود المجتمعات وكأننا أمام قانون الغاب السيادة والجاه فيه للأقوى، فجاء دين الحق ليزيل هذا الصدأ وينشر أفكارا توافق فطرة الإنسان وتقنع العقل لينظم حياته وعلاقاته.

ان الله عزوجل واجب الوجود الأزلي ليس كمثله شيء وهو السميع العليم فهو الخالق المدبر العزيز ولي الذين آمنوا

"و لله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون"

أما الرابطة الوطنية التي رسمها لنا العدو المستعمر وجعلها حدودا تفرق بين المرء وأخيه ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى الصراعات في سبيل الوطن كما يدعون. فالروابط الفاسدة من وطنية وقومية وغيرها من روابط غريزية جعلتنا أمة ممزقة أوصالها، لقمة سهلة للعدو. فالمستعمر يدرك ويعي جيدا أن قوة الأمة بإسلامها فهو سر نهضتها ورقيها فما دامت الامة تقدس عقيدتها، وتلتزم بما انبثق عنها من أنظمة وأحكام سارت في طريق النهضة. أما إن اهتزت ثقتها بعقيدتها أو جعلتها في مستوى الروابط المنحطة تسرب اليها الضعف وسقطت في درك الانحطاط ولن تقدر من الخروج من الهوة التي وضعها فيها الغرب ولن تحقق النهضة الصحيحة التي تحقق القيم الأربع للإنسان وهي القيمة الروحية والقيمة المادية والقيمة الإنسانية والقيمة الأخلاقية.

ان الرابطة الصحيحة التي تربط بين المسلمين هي رابطة المبدأ الإسلامي ، والتقديس والعبودية لله وحده لا شريك له .

أما الرايات التي ترمز إلى الحدود الإستعمارية التي فرقت المسلمين وجعلتهم شيعا وأقواما متناحرة فهي من روابط الجاهلية وجب نبذها «دَعُوهَا ؛ فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ »، فنحن أمة واحدة نبغى العيش في ظل دولة واحدة ترعى المسلم وغير المسلم بما يرضي الله ،رايتنا واحدة هذا هو سبيل الخلاص الوحيد، بها تعود العزة لهذه الأمة فيعود العدل والرحمة في مشارق الأرض ومغاربها.

كتبته زينب بن رحومة

لماذا ندافع عن واقعنا رغم أنه يؤلمنا؟
وكيف يمكن تغييره من الجذور؟

في لحظة ما لا يعود السؤال: لماذا لا يتغير الواقع؟ لكنه يصبح: كيف صار هذا الواقع مقنعا إلى درجة أن من يتألم منه صار يبرره؟

الأمر لا يحدث دفعة واحدة، لا أحد يستيقظ فجأة ويقرر أنه سيدافع عن شيء يراه خطأ. إن ما يحدث أشبه بتآكل بطيء في الإحساس تجاه الفكرة نفسها أي فكرة أن الأشياء يمكن أن تكون مختلفة عما ألفها الإنسان لفترة طويلة من الزمن. لذلك نجد أن الإنسان لا يواجه الواقع دائما وإنما يسعى للتعايش معه، ومع الوقت لا يعود يرى الواقع كشيء يمكن تغييره بل كإطار ثابت للحياة مهما كان قاسيا أو غير عادل، فهو بنظره إطار آمن لأن الإنسان بطبيعته يخشى من غيب لا يتوقع أحداثه ولا يعلم مدى تأثيره على واقع حياته وأسرته وعمله. فتراه يفضل المعلوم الظالم عن فكرة التغيير التي من شأنها أن تقلب واقعه رأسا على عقب، فالعقل بطبيعته لا يحتمل التوتر المستمر بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون لأنه يرهقه، فيبدأ بتبرير الواقع بدل مقاومته. وهكذا يتحول المؤلم إلى مألوف والمرفوض إلى مفهوم ثم إلى طبيعي، ومع مرور الزمن لا يعود الدفاع عن الواقع ناتجاً عن قناعة بأنه صحيح لكن نتيجة ارتباط عميق به، فالإنسان يستثمر فيه سنواته وخياراته وهويته المجتمعية، لذلك يصبح تغيير الواقع في داخله أشبه بالاعتراف بأن جزءا كبيرا من حياته يحتاج إعادة ترتيب، وهذا ما يخاف منه.

ثم تأتي الجماعة لتضيف طبقة أخرى من تثبيت فكرة قبول الواقع كما هو، حيث نجد أن الرأي العام لا يقنع الناس بالواقع فقط وإنما يطرح فكرة التغيير على أنها خطر وتسبب فوضى وتهدد الاستقرار بدلا من توضيح أهميتها في تصحيح المسار الذي رسم لهم ليبقوا ضمن القطيع المطيع المنشغل بهموم الحياة وقضاياه الشخصية وبعيدا كل البعد عن قضيته الأساسية وهي قضية أمته، وبالتالي يصبح الخروج عن السائد والمألوف أو مجرد التفكير بالخروج عن القطيع مكلفا نفسيا، فنجد أن الكثيرين يختارون التكيف بدل التفكير بالتغيير، وهكذا لا يكون الدفاع عن الواقع نابعاً عن قناعة ولكنه نتيجة تداخلات كثيرة منها الخوف من المجهول أو التعب من التفكير أو الرغبة في الاستقرار المؤقت واختيار السلامة الشخصية على حساب سلامة المنهج.

أمام هذه المعضلة يخطر لنا سؤال مهم؛ كيف يبدأ التغيير من الجذور؟

إن التغيير الحقيقي يبدأ من تغيير الأفكار التي تنتج هذه النتائج؛ فما يراه الإنسان طبيعيا أو مستحيلا أو مقبولا هو نتيجة مفاهيم عميقة تشكلت عبر الزمن فتحولت تلقائيا إلى سلوك. ومنذ هدم الخلافة والغرب الكافر يلعب على هذا الوتر الحساس تحديدا عن طريق زرع أفكار مستوردة لا تشبهنا، وهكذا رويدا رويدا تحولت هذه الأفكار إلى مفاهيم أدت إلى ما نحن عليه من سلوك أقل ما يمكن وصفه أنه بعيد عن عقيدتنا.

فحالة الأمة اليوم تشبه الجسد الذي أُصيب بفيروس خطير لكن بدل أن يعالج يكتفى بإعطائه مسكنات تخفف عنه الألم مؤقتا وتمنحه شعورا كاذبا بالتحسن، ومع تكرار هذا الأسلوب من العلاج ظن هذا الجسد أنه قد تعافى أو أنه قادر على التعايش مع المرض كأنه حالة مزمنة يمكن التأقلم معها، لكن الحقيقة المؤلمة غير المدركة أن أصل المرض ما زال موجوداً ويتفشى في عضو تلو الآخر حتى يضعف الجسد تدريجيا إلى أن يصل إلى مرحلة يكتشف فيها أن ما كان يظنه علاجاً لم يكن إلا تأجيلا صريحا للأزمة التي تؤدي لا محالة إلى موته أو على أقل تقدير إلى إحداث شلل لا يرجى منه خير. ولم يكن ذلك الفيروس إلا تلك الأفكار المستوردة الدخيلة على فكر الأمة حتى وصل بها الحال إلى ما هي عليه الآن من ضعفٍ عمل على تسهيل قدرة الغرب على التحكم بها واستغلال كل ما أمكن استغلاله من ثرواتها ومقدراتها والتركيز على طمس هويتها الدينية التي شكلت وتشكل الأخطر الأكبر على وجوده. فالنظام رأسمالي ما كان يحلم يوما أن يشكل القطب الأوحد المتحكم في العالم إلا بعد نجاحه في هدم الخلافة، ومن المنطقي أن يستخدم كل ما يملك من وسائل وأفكار من شأنها العمل على منع عودة تلك الخلافة التي مرغت كبرياءه على مدى عقود في التراب.

وبناء على ما تم توضيحه نجد أن أهم أسباب قبول هذا الواقع وتبريره رغم أنه مكلف جدا ومؤلم بحق هو أن جزءا كبيرا من الإشكال يكمن في الأفكار المستوردة التي تسللت إلى الوعي حتى تحولت إلى بديهيات رغم أنها لا تنسجم مع المرجعية العقدية للأمة لكنها مع الوقت تطورت فلم تعد مجرد أفكار بل أصبحت سلوكا وطريقة حياة فصلت الدين عن الحياة فأصبحت النظرة محدودة بسلامة النفس لا بحفظ الدين والعرض والأرض والشرف، حتى بلغ الأمر بنا اليوم في تغيير مفهوم العدو! فهل أدركتم خطورة ما أوصلتنا إليه تلك الأفكار؟

فأعداء الدين اليوم يسعون إلى التطبيع معهم وإحلال سلام يرسخ الذل والهوان في أمتنا.

أمة تحيا في ظلام لما يزيد عن مائة عام وأكثر لا بد لأي عاقل أن يعمل على تغيير واقعها، وهنا تبرز أهمية إعادة بناء القاعدة الفكرية لأن أي تغيير يبقى سطحيا إذا بقيت المفاهيم التي تصنع طريقة التفكير كما هي. وعليه لا بد أن تكون الخطوة الأولى ليست الهدم لمجرد الهدم وإنما جعل الناس تميز بين ما هو أصيل ناتج عن عقيدتهم وما هو دخيل عليها، وإعادة ضبط المفاهيم على أساس تلك العقيدة المستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ، وعليها أيضا تبرز الحاجة إلى وجود نخب واعية تتميز بقدرتها على القيادة الفكرية التي تساعد المجتمع على رؤية ما تعود ألا يراه، نخب تمتلك القدرة على تفكيك المفاهيم وإعادة ترتيبها وربط الفكر بالسلوك، والعمل على استعادة المشروع الذي تنتمي له الأمة وهو الخلافة الراشدة على منهاج النبوة الذي سيعيد الأمة لمسارها الصحيح وجعل الواقع منسجما مع أفراده لا مصدرا للألم. وتجدر بنا الإشارة هنا أن هذه الفكرة ليست جديدة فقد لفت الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله النظر إليها عندما رسم طريقا للتغيير الحقيقي الذي يؤدي بالأمة إلى تحقيق مشروعها من خلال ما قدمه في كتب حزب التحرير، عندما بين أن أي تغيير حقيقي لا يبدأ من تعديل الواقع الظاهر بل من إعادة بناء المفاهيم التي ينتج عنها هذا الواقع لأن المفهوم هو الذي يحدد زاوية النظر، وزاوية النظر هي التي تحدد الحكم، والحكم هو الذي يقود الفعل... وحين تعاد صياغة المفاهيم من جذورها وتتحرر طريقة التفكير من القوالب التي تشكلت عبر الزمن يصبح السؤال مختلفا تماما، ليس: هل يمكن التغيير؟ إنما: لا بد من التغيير مهما كلف الأمر!!

وعليه فإن المدخل الحقيقي لأي تغيير ليس مجرد نقد الواقع بكل ما فيه وإنما يكون في العمل على إعادة بناء القاعدة الفكرية التي يفهم من خلالها هذا الواقع على أسس راسخة مستنبطة من عقيدة المسلمين بما يجعل التفكير نفسه غير محصور داخل الإطار الذي صيغ عبر قرون من الانكسار والتحولات المفصلية الكبرى وفي مقدمتها هدم الخلافة وما ترتب عليه من تشكل أنماط إدراك جديدة للسياسة والحياة، وعند هذه النقطة فقط يصبح من الممكن أن يبدأ الإنسان بالتفكير خارج الصندوق الذي وضع فيه، ويبدأ بامتلاك فكر منهجي مختلف في طريقة فهمه للأحداث، فلن يرى العالم كما يراد له أن يراه، ولكن سيتمكن من إعادة صياغة طريقة النظر إليه بما يفتح الباب أمام إمكانية استعادة مشروعه الإسلامي من جديد لا كحلم نظري وإنما كمسار واع يبدأ من الفكرة ليغدو واقعا لا محالة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

منال أم عبيدة

هل تُغير الصين....قواعد الصراع؟

في عالم لم تعد فيه الحروب تُعلن دائماً على المنابر الإعلامية، ولا تحسم فقط بصوت الطائرات، يتشكّل صراع من نوع آخر؛ صامت، عابر للحدود، وممتد إلى ما هو أبعد من الجغرافيا، حيث تعاد صياغة موازين القوى وتختبر حدود النفوذ بين القوى الكبرى.

في هذا المشهد المتحول، لا تبدو إيران مجرد دولة تواجه عقوبات أو تهديدات عسكرية، بل لاعباً يحاول إعادة تعريف موقعه عبر بوابة غير تقليدية، مستفيداً من تقاطع المصالح مع الصين، ومن تحوّل التكنولوجيا إلى سلعة متاحة في سوق عالمية مفتوحة. تنظر أمريكا إلى هذا التقارب بعين الريبة، حيث يتجاوز السؤال حدود اتفاق هنا أو صفقة هناك، ليصل إلى جوهر أعمق: هل نشهد بداية نظام دولي جديد تسحب فيه احتكارات القوة، أم مجرد إعادة توزيعها بأدوات أكثر تعقيداً وغموضاً؟

منذ عام 2016، حين طرحت فكرة الشراكة الاستراتيجية بين طهران وبكين، لم يكن واضحاً إلى أي مدى يمكن أن تصل هذه العلاقة. لكن توقيع اتفاق تعاون طويل الأمد عام 2021 وضع الأساس لتحالف يتجاوز الاقتصاد إلى الجغرافيا السياسية. فالصين، عبر مشروع الحزام والطريق، لا تبحث فقط عن طريق تجاري، بل عن نقاط ارتكاز استراتيجية، وإيران - بموقعها الجغرافي وثرواتها - تمثل حجر زاوية في هذا المشروع.

وهذا الاتفاق، لمن لم يسمع به، تم طرح فكرته عام 2016 خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى طهران ولقائه مع المرشد الإيراني علي خامنئي، حيث طُرحت فكرة شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين البلدين. وفي عام 2019، صرّحت إيران في البداية أن الأمر مجرد فكرة وليس اتفاقاً نهائياً، ثم تطور لاحقاً حتى تم التوقيع الرسمي في 27/4/2021، وسُمّي "اتفاقية التعاون الاستراتيجي"، ومدتها 25 عاماً (الجزيرة نت 27/4/2021). وكانت هذه الاتفاقية إطاراً عاماً وليست معاهدة تفصيلية بكل البنود. وفي عام 2023 لم يتم تجديد التوقيع، ولكن جرى تعزيز التعاون وتوقيع اتفاقيات فرعية متعددة خلال زيارات متبادلة (العربية، 14/2/2023). وهي ليست اتفاقية سرية بالكامل، فقد أعلن عنها رسمياً، وعُرفت مدتها (25 سنة)، وتشمل تعاوناً اقتصادياً وسياسياً وربما أمنياً، إلا أنها غير شفافة بالكامل، إذ لم تنشر كثير من تفاصيلها رسمياً، لذلك توصف أحياناً بأنها غامضة أو شبه سرية. ومما تسرّب منها:

1- النفط مقابل الاستثمار (جوهر الصفقة): تحصل الصين على النفط الإيراني بأسعار مخفضة وثابتة لمدة طويلة قد تصل إلى 25 سنة، مقابل أن تضخ استثمارات في الطاقة والبنية التحتية والموانئ وسكك الحديد، وبناء خزانات نفطية إيرانية في الصين وغيرها.

2- ربط إيران بمبادرة الحزام والطريق الصينية: تطوير موانئ وسكك حديد تربط آسيا بأوروبا عبر إيران، أي تحوّل إيران من دولة معزولة إلى ممر تجاري عالمي.

3- التعاون العسكري والأمني: تدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل معلومات استخباراتية، وتطوير تقنيات المراقبة.

4- التكنولوجيا والاتصالات: السماح بدخول شركات صينية مثل هواوي، وتطوير شبكات (G5)، ومراقبة رقمية. ومن ضمن هذا التعاون حصلت إيران على قمر صناعي ثنائي صيني تجاري عام 2024 بواسطة شركة صينية خاصة، حيث اشترت إيران الوصول إليه أو استخدامه لاحقاً. ويُعرف القمر باسم (01B_TEE)، وهو ليس مملوكاً رسمياً لإيران، بل لشركة صينية خاصة، وقد اشترت إيران خدماته أو بياناته. ويتم التحكم أو جزء من تشغيله عبر محطات أرضية خارج إيران، في الصين حصرياً. ولا تزال تفاصيل عمل هذا القمر غير واضحة تماماً، لكن يقال إنه استخدم في الحرب لمراقبة قواعد عسكرية ودعم عمليات عسكرية، وفق مزاعم غربية (رويترز، 15/4/2026).

وكانت إيران ترى في هذا الاتفاق عدة أمور تمكنها من الموازنة بين علاقاتها مع أمريكا والصين، خاصة بعد تغيّر تعامل أمريكا معها، واغتيال قادتها، والانسحاب من الاتفاق النووي، وغيرها من التطورات. ومن أبرز ما تطمح إليه إيران من هذا الاتفاق: كسر العقوبات الأمريكية، حيث توفر الصين تمويلاً وتجارة وغطاءً سياسياً. وصعود محور إيراني-صيني، وقد يمتد مستقبلاً ليشمل روسيا. وتهديد غير مباشر لممرات الطاقة، حيث تصبح الصين أكثر حضوراً في الخليج، وتكتسب إيران ثقة أكبر في إدارة أزمات مثل مضيق هرمز.

ومع ذلك، كانت إيران تخشى منح الصين امتيازات طويلة جداً في ظل غياب الشفافية، والخوف من الوقوع في فخ الديون. كما أن الصين نفسها كانت حذرة، إذ لم تحوّل هذا الاتفاق إلى واقع كامل، بل كان هناك تباطؤ في التنفيذ، بسبب العقوبات الأمريكية على إيران، ولم تصل الاستثمارات إلى حجم 400 مليار دولار كما أشيع.

وهنا لا يمكن القول إن الحرب جاءت نتيجة هذا الاتفاق فقط، لكن مع اندلاعها وتداعياتها، أصبح هذا الاتفاق أحد أهداف الضغط، وربما السعي لدفع إيران إلى تقليصه أو إلغائه بشكل مباشر، مع الإبقاء على أهداف أخرى.

من هنا، يبدو أن أحد الأهداف غير المعلنة لأي تصعيد أو ضغط أمريكي ليس فقط تعديل سلوك إيران، بل تقليص أو حتى انتزاع قدرتها على استخدام هذه الورقة. فالسيطرة على الممرات البحرية، أو تحييد من يهددها، تظل في صلب العقيدة الاستراتيجية لواشنطن منذ عقود، وأي قوة إقليمية تملك القدرة على تعطيل هذا التدفق ينظر إليها كعامل خلل يجب احتواؤه، إن لم يكن تفكيكه.

غير أن المفارقة تكمن في أن السعي لسحب هذه القدرة من إيران قد يدفعها إلى التشبث بها أكثر، أو إلى تطوير أدوات غير تقليدية لتعويضها، سواء عبر وكلاء إقليميين أو من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الفضاء والمراقبة. وهنا يتحول الصراع من مواجهة على الجغرافيا إلى صراع على الأدوات، ومن نزاع على الممرات إلى تنافس على من يملك القدرة على تعطيلها أو حمايتها.

وعليه، فإن حرص أمريكا على استعادة زمام السيطرة في هذه النقطة الحساسة لا يعكس فقط رغبتها في ضبط إيران، بل يكشف عن معركة أعمق: معركة على من يحدد قواعد المرور في العالم، ومن يملك القدرة على إغلاقها عند الحاجة. وفي هذا المستوى، لا تعود الأزمة مجرد خلاف إقليمي، بل جزءاً من صراع أكبر على شكل النظام الدولي ذاته.

ولكن نتائج المفاوضات النهائية هي التي ستؤكد لنا ما إذا كانت أمريكا قد تمكنت من تحويل إيران إلى دولة تابعة بدلاً من دولة تدور في فلكها، أم أن إيران تحاول التفلت من السقوط في حالة التبعية، وتسعى إلى التحول إلى دولة مستقلة مستفيدة من الاتفاق مع الصين. وذلك في حال بقاء الحرس الثوري الإيراني في السلطة؛ أما إذا استطاعت أمريكا تغييره، فقد تكون نجحت في تحويل إيران إلى دولة تابعة لها.

وللمفارقة، فإن كل هذه الممرات البرية والبحرية والجوية تقع في البلاد الإسلامية. ولو شاء الله أن تقوم دولة الخلافة، فإن هذه العوامل الجغرافية والاستراتيجية تمثل أدوات قوة هائلة. غير أن تفعيل هذه الإمكانات يظل مرهوناً بوجود كيان سياسي قادر على توظيفها ضمن رؤية متكاملة، متمثلة بظهور دولة الخلافة، وتعيد توجيه الموارد نحو تحقيق الاستقرار والعدالة.

وعليه، فإن عودة الفاعلية إلى الساحة الدولية تقتضي عملاً سياسياً وفكرياً منظماً، يهدف إلى إعادة بناء القوة على أسس واضحة واستئناف الحياة الإسلامية وتمكين الأمة من استثمار موقعها وثرواتها ضمن مشروع حضاري قادر على التأثير في موازين القوى العالمية.

بقلم أ.نبيل عبد الكريم

إصرار ترامب على نووي إيران!

الخبر:

خلال حديثه إلى الصحفيين في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض، قبيل مغادرته في زيارة دبلوماسية إلى الصين، سُئل ترامب عن مدى تأثير "الأوضاع المالية للأمريكيين" على رغبته في التوصل إلى اتفاق مع إيران، ورد قائلاً: "ولا حتى قليلا". وأضاف ترامب: "الشيء الوحيد المهم عندما أتحدث عن إيران هو أنهم لا يمكن أن يمتلكوا سلاحاً نووياً. لا أفكر في الوضع المالي للأمريكيين. لا أفكر في أي أحد. أفكر في أمر واحد فقط: لا يمكننا السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي. هذا كل شيء". وتابع: "كل أمريكي يفهم ذلك". (سكاي نيوز عربية)

التعليق:

هذه التأكيدات الواردة على لسان ترامب تدلّ على خوفهم الشديد من الأمة الإسلامية، وتكررت هذه التصريحات على ألسنة أعضاء إدارته، فقد سبق لوزير حربه هيغسيث أن قال: "لا يمكن لأنظمة متطرفة كإيران المتشبثة بأوهام إسلامية نبوية أن تمتلك أسلحة نووية"، وترامب يضع الأوضاع المالية للأمريكيين جانباً لأجل عدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، ولا يفكر في أي أحد، وهذا عنده كل شيء.

وترامب يضع نفسه شرطي العالم، يريد أن يأمر وينهى، ويفرض ما يريد على من يشاء، ظانًّا أنّه بغطرسته يستطيع أن يفعل ما يشاء، وكان قد تباهى بأنه يملك أقوى جيش في العالم، حتى دفعه غروره إلى الإقدام على اختطاف رئيس فنزويلا، وكان قد هدّد بضمّ دول أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخاض حرب الرسوم الجمركية مع كثير من دول العالم، منطلقاً من عقليّة الهيمنة على العالم.

ترامب يريد من إيران أن تصبح دولة عميلة تأتمر بأمره وتنتهي بنهيه، لم يكتف منها أن تكون دائرة في فلك أمريكا؛ لذلك شنّ عليها الحرب الأخيرة، لكن يبدو أنّه لم يتحقق له ما يريد، خاصة بعد مقتل قيادات الصف الأول والصف الثاني في إيران.

لعل ما وصلت إليه الأمور اليوم تدفع بقادة إيران لأن ينحازوا لصف الأمة الإسلامية، ويقوموا بنصرة العاملين لإقامة الخلافة الثانية على منهاج النبوة، لينالوا بذلك عز الدنيا والآخرة ورضواناً من الله أكبر.

خليفة محمد – ولاية الأردن

طلاب مصر يدخلون البورصة!

الخبر:

تعيد مصر مساعيها لإدخال الثقافة المالية في مناهج طلاب المدارس، إذ وقعت وزارة التعليم مذكرة تفاهم مع جامعة هيروشيما وشركة سبريكس اليابانية المتخصصة بمجال تكنولوجيا التعلم، وذلك لتدريس منهج الثقافة المالية لطلاب المرحلة الثانوية، عبر منصة رقمية.

وتستهدف الوزارة بهذه الخطوة تأهيل الطلاب لاتخاذ قرار اقتصادي ونقل الطالب من التعلم عن الاقتصاد إلى التعلم داخل الاقتصاد نفسه، وفق قول الوزير محمد عبد اللطيف.

التعليق:

قد يبدو هذا الخبر في ظاهره جيدا، ونافعا لشباب مصر وطلاب الثانوية، ولكنه في حقيقته ليس سوى فخ جديد لاستدراج المسلمين إلى قعر النظام المالي الرأسمالي المبني على الربا.

فالخبر يذكر في ثناياه "ملامح مادة الثقافة المالية" المراد ترويجها ومنها ثلاث نقاط خطيرة وهي:

- يركز منهج الثقافة المالية على الشركات الناشئة وريادة الأعمال ومفهوم البورصة والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

- فتح محافظ استثمارية رمزية للطلاب تتيح لهم التعرف على آليات التداول واتخاذ القرار الاقتصادي تحت إشراف متخصص.

- منح الطالب الناجح في المادة "كودا" في البورصة، وسيتم فتح محفظة له في البورصة بقيمة 500 جنيه (نحو 9.48 دولارات) يمكنه من خلالها التداول في الأسهم.

فالبرنامج يهدف إلى ترسيخ المفاهيم الغربية في الاقتصاد والتجارة وتحديدا التربح عبر الاقتصاد الوهمي في البورصات والتداول الرقمي وكل ذلك مرتبط بشرعنة الاقتراض الربوي في لعبة القمار تلك.

ويؤكد ذلك ما قاله أحمد غريب - المدرس بمركز تعليمي خاص - في حديث مع الجزيرة نت حول المقرر الجديد والذي لم يتح بعد للاطلاع عليه قائلا "لكن بصفة عامة تتعلق المالية كعلم بالتدفقات النقدية والاستثمارات بخلاف الاقتصاد الذي يُعنى أكثر بالسياسات العامة".

فمن أين ستأتي التدفقات النقدية إلا من القروض الربوية، التي سيتكفل بها المستثمرون الذين يدخلون كشركاء في تلك الشركات الناشئة المفترضة وتصبح لهم الكلمة العليا في تسيير تلك الشركات وسياساتها المالية ولعبة الإدراج في البورصة التي يتقنونها، ليعاد تدوير تلك الأموال الربوية فيزداد المرابون والمستثمرون تربحا، ولا يعود كل ذلك على اقتصاد البلاد في شيء ذي قيمة فعلية!

فهذا المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات التنموية، مصطفى يوسف يقول إن تعامل الطالب مع البورصة يتيح له تعلم قراءة التقارير المالية الخاصة بشركات البورصة، وهو ما يجعله على دراية بأسواق المال، ما يسهم بالنهاية في تنمية أسواق المال المصرية.

وهكذا فإن ما يصبون إليه من هذا البرنامج هو ترسيخ مفاهيم الاقتصاد الوهمي وليس الاقتصاد الحقيقي الذي من شأنه أن يسهم في تنمية البلاد وتحولها إلى بلد منتج وفعال. فهل هذا من حسن الرعاية حقا؟ ثم ألا يتعظ أولئك من الأزمات الاقتصادية التي يولدها المبدأ الرأسمالي وتطيح بأموال الناس وتفقرهم صباح مساء؟ ألا يكفيكم قوله تعالى: [يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ] لترعووا؟

حسام الدين مصطفى

تركيا والجزائر: قوى صاعدة تستثمر في العاطفة

الخبر:

قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إن علاقات بلاده مع تركيا تشهد ديناميكية متزايدة تدعو للارتياح. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس التركي أردوغان، عقب توقيع اتفاقيات تلت اجتماع المجلس التنسيقي الجزائري التركي بالعاصمة أنقرة.

وأوضح تبون، أن علاقات الجزائر مع تركيا تشهد ديناميكية متزايدة تدعو إلى الارتياح، وتثمين الخطوات التي قطعها البلدان للوصول إلى هذا المستوى، "الذي نسعى عبر زيارتنا هذه إلى تعزيزه بتنويع التعاون الاقتصادي". وأضاف أن هذه الزيارة تستهدف أيضا "توسيع مجالات الشراكة لقطاعات الطاقات المتجددة، الزراعة، الصناعة والمناجم، ودعم التعاون الثنائي في المجالات الثقافية والإنسانية، وتثمين تراثنا التاريخي والحضاري المشترك". (الأناضول في 07/05/2026)

التعليق:

في ظاهر هذا الخطاب، تبدو المفردات المستخدمة من الديناميكية المتزايدة إلى التراث التاريخي والحضاري المشترك كأنها إعلان عن تقارب يتجاوز السياسة نحو فضاء أوسع من الانتماء الرمزي يستدعي في خلفيته بعض ملامح الذاكرة الإسلامية المرتبطة بالإرث العثماني. غير أن القراءة المتأنية داخل منطق العلاقات الدولية تكشف أن هذا المستوى من اللغة لا يتجاوز كونه غطاءً بلاغياً ضرورياً لتسويق تقارب تحكمه في العمق اعتبارات مادية صلبة، تتعلق بالاقتصاد والطاقة وإعادة التموضع داخل نظام دولي مضطرب يتجه نحو إعادة توزيع النفوذ لا نحو إعادة إحياء الهويات.

فالعلاقات بين الجزائر وتركيا، رغم ما يُضفى عليها من إشارات حضارية، تتحرك في الواقع داخل منطق مختلف تماماً: منطق الاقتصاد السياسي العالمي، حيث تحدد موازين القوى وفق قواعد السوق، وسلاسل الإمداد، والتحالفات البراغماتية، لا وفق استدعاء رموز تاريخية أو وحدات حضارية مفترضة. فالدولة الحديثة، سواء في الجزائر أم في تركيا، هي دولة علمانية بامتياز، تتحرك داخل نظام رأسمالي عالمي متشابك، تفرضه مؤسسات مالية وتجارية وتكنولوجية تتجاوز إرادة المجتمعات والأفراد، وتضع حدوداً دقيقة لحرية الفعل السياسي والاستراتيجي.

ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى الإحالة المتكررة إلى العمق الحضاري المشترك بوصفها لغة رمزية تؤدي وظيفة سياسية مزدوجة: فهي من جهة تمنح الخطاب بعداً عاطفياً يسهّل تمرير الاتفاقات أمام الرأي العام، ومن جهة أخرى تستند إلى رصيد وجداني حقيقي لدى شعوب الأمة يتغذّى من الإحساس بالانتماء العقائدي والتاريخي ومن التفاعل القوي مع أحداث كبرى مثل ما يجري في غزة، وما يثيره ذلك من استدعاء مكثف لفكرة التضامن والهوية المشتركة في الوعي الجمعي.

ومع ذلك، فإن اللعب على وجدان الشعوب لا يعني أن العلاقات بينهما محكومة بالسطحية أو الشكل فقط. فالتقارب الجزائري التركي يعكس بالفعل تقاطع مصالح حقيقيا في مجالات الطاقة والصناعة والاستثمار، خصوصاً في سياق عالمي مضطرب، كما كشفت عنه أزمة مضيق هرمز، التي أعادت التأكيد على هشاشة أمن الطاقة العالمي، وعلى أهمية الدول المنتجة والممرات البديلة في إعادة تشكيل التوازنات الدولية. غير أن هذا التقاطع، مهما تعمّق، يبقى محكوماً بإطار النظام العالمي القائم، الذي لم يتغير جوهرياً رغم بوادر تعددية قطبية ناشئة.

أما ما يُسمى بالمرجع الحضاري أو المشترك التاريخي، فهو لا يتحول تلقائياً إلى مشروع سياسي فعال ما لم يُترجم إلى بنية قوة قابلة للتجسيد: اقتصاد متكامل، وصناعة مستقلة وفي مقدمتها الصناعات الثقيلة، وقرار سياسي موحد، وقدرة على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا والدفاع. وبدون هذه العناصر، يبقى الخطاب الحضاري مجرد طبقة لغوية تزيينية فوق بنية علاقات تحكمها الضرورات الواقعية والأجندات الاستعمارية والمصالح الأطلسية لا الذاكرة الرمزية. وهنا يبقى أردوغان سيد العازفين على وتر العاطفة بلا منازع، حين قال ذات يوم: "نأمل في أن يحقق جنودنا في شرق المتوسط ملاحم بطولية كتلك التي حققها أمير البحارة العثمانيين خير الدين بربروس".

إن زمن التبعية المطلقة لمراكز الهيمنة قد بدأ يتراجع. فالجزائر بثقلها الطاقوي وموقعها الجيوسياسي في شمال أفريقيا والساحل، وتركيا بقدرتها الصناعية ونفوذها المتنامي في شرق المتوسط وأفريقيا، تملكان معاً عناصر تكامل يمكن أن تتجاوز منطق التبعية إلى منطق التأثير في السياسة الدولية وكسر الطوق المفروض على القوى الإقليمية الصاعدة. وإن البلاد الإسلامية بوصفها فضاءً جغرافياً وثقافياً واسعاً تمتلك بالفعل عناصر قوة كامنة: الموقع الجغرافي الحاكم لممرات الطاقة والتجارة، والثروات الطبيعية الهائلة، والكتلة السكانية الشابة، والامتداد الاستراتيجي بين ثلاث قارات. غير أن هذه العناصر تظل مجزأة وغير مفعّلة بالشكل الذي يحولها إلى قوة تاريخية مستقلة، بسبب غياب مشروع وحدوي استراتيجي وبديل حضاري يتجاوز حدود الدول القطرية التي ورثت تقسيمات الاستعمار الغربي.

ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في ترديد خطاب الوحدة أو استدعاء المشتركات الرمزية لدغدغة مشاعر الشعوب أثناء خدمة مصالح الاستعمار، بل في الانتقال إلى مستوى الفعل التاريخي القائم على استعادة عناصر القوة الفعلية في مشروع حضاري منظم، يجعل من البلاد الإسلامية فاعلاً لا هامشاً في التحولات الجارية. وهذا يتطلب إعادة بناء مفهوم القوة ذاته: من قوة مشتتة إلى قوة مركبة، ومن اعتماد خارجي إلى استقلال حقيقي، ومن استهلاك للنظام العالمي إلى قدرة على التأثير في تشكيله وإعادة صياغة التوازنات الدولية، وهذا لا يكون إلا بالعودة إلى العمق الاستراتيجي الذي يصنعه مبدأ الإسلام كإطار منظم وموحد للسياسات الخارجية وفاعل مؤثر في السياسات الدولية.

إن التحولات الراهنة في النظام الدولي، بما تحمله من تراجع للهيمنة الأحادية وبروز لفكرة تعدد مراكز القوة، تفتح نافذة تاريخية لا ينبغي إضاعتها وفرصة فريدة أمام أمة الإسلام. لكنها نافذة مشروطة بقدرة الشعوب والقادة على الانتقال من الخطاب إلى البناء، ومن الرمزية إلى التنظيم، ومن التمني إلى التخطيط الاستراتيجي.

وفي هذا السياق، فإن مستقبل البلاد الإسلامية، إذا أرادت أن تتجاوز موقعها الحالي على هامش التاريخ، لن يُبنى على مجرد استحضار الجسور الثقافية والروابط الحضارية، بل على مشروع نهضوي يعيد توظيف عناصر القوة المتاحة في إطار رؤية سياسية واقتصادية وحضارية متماسكة، قادرة على تحويل هذا الفضاء الواسع إلى كتلة تاريخية فاعلة دولياً، لا مجرد مجال نفوذ تتقاسمه القوى الأخرى. ولا يتأتى ذلك إلا في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تفجر طاقات الأمة المعطلة وتفعلها في الاتجاه الصحيح.

فأين خطابات هؤلاء القادة من الإنجازات والملاحم البطولية التي حققها أمير البحارة العثمانيين خير الدين بربروس الذي بفضل دوره السياسي والعسكري أصبحت الجزائر جزءاً من المجال العثماني في شمال أفريقيا، بل أصبحت الخلافة العثمانية قوة بحرية ضاربة في البحر المتوسط تتحدى القوى الأطلسية؟

المهندس وسام الأطرش

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
فتحي بن عمارة

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345949
الهاتف 71345950

M . I . P.